



بيان المجلس الوطني الاستثنائي

في 7 مارس 2026

عقدت الجامعة الوطنية للتعليم FNE مجلسها الوطني الاستثنائي يوم السبت 7 مارس 2026، في سياق دولي يتسم بتصاعد الهجمة الرأسمالية الإمبريالية على حقوق الشعوب ومكتسبات الطبقة العاملة والطبقات الكادحة، وتفول منطق الحروب لتكريس الهيمنة، وكذا تسارع سياسات خصخصة وتسليع الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى رأسها التعليم والصحة، مقرونة بتضييق متزايد على الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية وتجرير الاحتجاجات الاجتماعية؛ وفي سياق وطني يتأكد فيه الطابع التضليلي لخطاب "الدولة الاجتماعية"، مقابل الإمعان في تكريس سياسات نيوليبرالية متوحشة تخدم مصالح الرأسمال الكبير ولوبيات الربح، وتنفذ بإخلاص إملاءات المؤسسات المالية الدولية عبر تمرير ترسانة من القوانين التراجعية التي تستهدف ما تبقى من الحقوق الاجتماعية والمكتسبات التاريخية للشغيلة؛ فإن المجلس الوطني الاستثنائي للجامعة الوطنية للتعليم FNE:

1. يدين بشدة العدوان الحربي الإمبريالي الصهيوني على الشعبين الإيراني واللبناني، باعتباره انتهاكاً صارخاً لسيادة الدول واعتداءً سافراً على حقوق الشعوب في الأمن والعيش بكرامة. إن هذا التصعيد العدواني يهدد استقرار المنطقة ويكشف منطق الهيمنة والقوة، وهو أمر مرفوض ومدان أخلاقياً وسياسياً، ويستوجب موقفاً حازماً من المجتمع الدولي لوقف هذه الاعتداءات واحترام سيادة الدول وحقوق شعوبها.

2. ويجدد تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، كما يؤكد رفضه القاطع لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي يشكل تهديداً مباشراً للسيادة الوطنية.

3. يسجل تضامنه الكامل مع ضحايا الفيضانات، ويطالب باعتبار جميع المناطق المتضررة مناطق منكوبة، كما يدعو إلى إنهاء مآسي ومعاناة ضحايا زلزال الحوز وإعادة إعمارهم الفوري والعاقل.

4. يثمن مواقف وقرارات المكتب الوطني للجامعة FNE من مختلف القضايا الدولية والوطنية، وكذا القضايا المرتبطة بالسياسة التعليمية، بما يعكس وعياً عميقاً بحجم التحديات المطروحة. كما يثمن التقرير المقدم خلال أشغال المجلس الوطني الاستثنائي لما تضمنه من تحليل رصين ومعمق لمختلف الأوضاع العامة، واستحضاره لمجمل التحولات والإكراهات بما يسهم في بلورة مواقف واضحة ورؤى نضالية مسؤولة.

5. يدين بقوة السياسات اللاشعبية للحكومة المصرية على مواصلة الهجوم الممنهج للمرفق العمومي، والتنصل من كل مسؤولياتها الاجتماعية، والإجهاز على الحقوق والمكتسبات التاريخية لعموم الشعب المغربي

6. يرفض بالمطلق القانون التجريمي للإضراب باعتباره قانوناً تكبيلياً يصادر الحق في ممارسته ويجرم النضال النقابي، ويرفض مخطط الحكومة القاضي بالإجهاز على ما تبقى من مكتسبات التقاعد، كما يطالب بالزيادة في معاشات المتقاعدين بما يتناسب وغلاء المعيشة.

7. يندد بشدة مخططات تفكيك منظومة الحماية الاجتماعية، وعلى رأسها تصفية نظام كنوبس ومواصلة تخريب أنظمة التقاعد وتحميل كلفة الأزمة للطبقات الشعبية.
8. يرفض رفضاً قاطعاً كل القوانين التي تستهدف ما تبقى من التعليم العمومي المجاني والجيد، خاصة قانون التعليم المدرسي 59.21 وقانون التعليم العالي رقم 59.24، اللذان يحولان التعليم العمومي إلى سلعة خاضعة لمنطق الربح وجشع الرأسماليين والمؤسسات المالية.
9. يطالب برفع كل أشكال التضييق الممنهج الذي يستهدف العمل النقابي للجامعة الوطنية للتعليم FNE، وعلى رأسها الحرمان غير المبرر لفروعها من وصولات الإيداع والمنع من استعمال القاعات العمومية، في انتهاك صارخ للحق في التنظيم وللحريات النقابية المكفولة دستورياً وقانونياً، ويدعو إلى احترام هذه الحقوق وضمان ممارستها دون قيد أو تعسف وانتهاك.
10. يرفض التنفيذ الانتقائي للاتفاقيات، والتملص من تنفيذ غالبية بنود اتفاقيات 26 أبريل 2011 واتفاقيتي 10 و26 دجنبر 2023، ومحضر 9 يناير 2025، خصوصاً المتعلقة بالزيادات المادية وتحسين ظروف العمل (الدرجة الاستثنائية/ التعويضات التكميلية لأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والمختصين التربويين والمختصين الاجتماعيين والمتصرفين الأطر المشتركة ومتصرفي التربية الوطنية/، تعويض 500 درهم الخاص للمساعدات التربويين/ النظام الأساسي للأساتذة المبرزين/ المعالجة الإدارية والتسوية المالية لمفات الأساتذة العرضيين ومنشطي التربية غير النظامية ومحو الأمية وأساتذة سد الخصاص وأساتذة مدارس كم/ التسوية الإدارية والمالية بمفعول رجعي لاتفاق 26 أبريل 2011/ جبر الضرر وإنصاف المتصرفين التربويين ضحايا الترقيات 2021، 2022، 2023 واسترجاع المبالغ المقتطعة من أجورهم جوراً وظلماً/ جبر ضرر الأساتذة ضحايا المادتين 81 و87 من النظام الأساسي الجديد/ المعالجة الإدارية والتسوية المالية لوضعيات المعنيين/ات بالمواد 37، 45، 75، 76، 77، 85/ التسوية المالية لمستحقات الرتب والترقيات في الدرجة برسم 2023 و2024/ التعويض التكميلي والتعويضات العائلية والتعويض عن المنطقة للأساتذة من أفواج ما بعد 2016/ قرار الحركات الانتقالية/ قرار تدقيق المهام/ قرار شغل مهام الإدارة التربوية/ مرسوم القانون الأساسي لمؤسسات التعليم العمومي (...). في تكريس لسياسة الكيل بمكيالين تجاه المطالب المادية للشغيلة التعليمية وتجاهل صارخ لمطالب هيئة التدريس والاستخفاف بمكانتها وأدوارها في المنظومة التربوية، في الوقت الذي يفدق على قطاعات أخرى بزيادات ضخمة.
11. يرفض سياسة التسوية والمماطلة التي تمارسها وزارة التربية الوطنية في جلسات الحوار لامتناس الضغوط النقابي والتهرب من تقديم حلول حقيقية للملفات الكبرى وإقصاء ملفات بعض الفئات التعليمية من النقاش (التعليم الأولي/...)، وتغييب القضايا الجوهرية (الاكتظاظ المهول/ ضعف البنية التحتية والمرافق التربوية/ غياب تكوين مستمر يواكب التغيرات التربوية/ نقاش الإصلاح التربوي وفي عمقه ملف مدارس الريادة...).
12. يعلن تشبته بضرورة جبر ضرر الشغيلة التعليمية وتحسين أوضاعها المادية والمعنوية بما يضمن العيش الكريم ويعيد الاعتبار لمهنة التعليم.
13. يطالب الحكومة والوزارة الوصية برفع كل أشكال الهشاشة عن كل العاملين/ات بقطاع التعليم بالإدماج الفوري لأستاذات وأساتذة التعليم الأولي وعاملات وعمال الحراسة والنظافة والإطعام في النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية
14. يهنئ متصرفي ومنتصرفات التربية الوطنية والأطر المشتركة بقطاع التعليم وأستاذات وأساتذة التعليم الابتدائي على نجاح مؤتمرها الوطني التأسيسي، ويطالب الوزارة بتلبية مطالبهم المشروعة ورفع التهميش الممنهج الذي يطالهم رغم الدور المحوري الذي يضطلعون به وحجم التضحيات التي يقدمونها

15. يؤكد على ضرورة الاستجابة الفورية للملف المطلي الكامل للمختصين التربويين والمختصين الاجتماعيين، وعلى التنزيل الإيجابي لمواد المرسوم 2.24.140 والقطع مع تبخيس أدوار هذه الفئة والاستهداف الممنهج لها.

16. يدين ما يعيشه ملف دكاترة التربية الوطنية من سياسة اللامبالاة وتغليب الحسابات الضيقة والخروقات التي عرفتها مباريات الأساتذة الباحثين بغياب تام لمعايير الكفاءة والاستحقاق، ويرفض كل محاولات الالتفاف علة المطلب العادل والمشروع المتمثل في التسوية الشاملة للملف دون ربطه بالخصائص أو التخصص.

17. يعلن رفضه لمشروع مؤسسات الريادة، ويطالب بوقف تعميمه، ويؤكد على أن إنقاذ المدرسة العمومية لا يتم عبر مشاريع تقنية تخدم مقارنة تفكيك المدرسة العمومية وإضعافها.

18. يعلن دعمه المطلق ومؤازرته لكل النضالات والمعارك التي تخوضها الفئات التعليمية من أجل مطالبها الملحة العادلة والمشروعة (المبرزون/ المتصرفون التربويون/ المشرفون بالتعليم الأولي/ أستاذات وأساتذة التعليم الأولي/...)، ويسند أساتذة وأستاذات مؤسسات الريادة في معركتهم ضد إقبال كاهلهم بالامتحانات والتقويمات الشهرية مما يجهز على أي ارتقاء بجودة التعليمات ومطلبهم في التعويض عن الأعباء الإضافية.

19. يدعم البرنامج النضالي للتنسيق الخماسي للمتصرفين التربويين ويدعو للتعبئة لإنجاح الإنزال الوطني ليوم 8 أبريل 2026 أمام مقر الوزارة.

20. يؤكد تضامنه المطلق مع كل الاحتجاجات الاجتماعية والنضالات المطلية ببلادنا، ومنها حراك فكيك ونضالات عاملات وعمال سيكوميك بمكناس وعاملات وعمال شركة Nika SARL كبطنجة وكل المعارك الاجتماعية في مواجهة الاستغلال والتهميش وشجع الباطرونا...

21. يعلن تضامنه مع طلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وشباب زيد ضد الاعتقالات والمحاکمات الصورية، ويطالب بإطلاق سراحهم وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ببلادنا.

22. يهنئ المناضلة نزهة مجدي على استعادتها حريتها، ويطالب بإسقاط كل المتابعات الكيدية والمحاکمات الصورية التي تستهدف نساء ورجال التعليم بسبب نضالاتهم المشروعة.

23. يفوض للمكتب الوطني تقدير الآفاق النضالية واتخاذ الموقف اللازم بما تستدعيه المرحلة.

وفي الختام، فإن المجلس الوطني الاستثنائي للجامعة يحيي مناضلي ومناضلات الجامعة على صمودهم/هن وكفاحيتهم/هن وتضحياتهم/هن، ويدعوهم/هن إلى مواصلة البناء التنظيمي للجامعة وإعلاء مواقفها المنحازة لمختلف القضايا، ويدعو نساء ورجال التعليم إلى التعبئة والوحدة وتجسير فنوات التضامن وتشبيك النضالات دفاعا عن حقوقهم ومكتسباتهم ومن أجل انتزاع مطالبهم العادلة والمشروعة.. كما يهيب بكافة القوى الديمقراطية المناضلة ببلادنا إلى بناء جبهة موحدة واسعة لمواجهة السياسات اللاشعبية ومن أجل الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس، يحيي تحية النضال والتقدير للمرأة المناضلة، ويدعو إلى جعل هذه المناسبة محطة كفاحية لرفع كل أشكال التمييز والهشاشة والإقصاء عن النساء.

عاشت نضالات نساء ورجال التعليم
عاشت الحركة النقابية الكفاحية
عاشت الجامعة الوطنية للتعليم FNE
عن المجلس الوطني الاستثنائي للجامعة الوطنية للتعليم